

اخبار

اليوم العالمي للصحة: الاغذية غير المأمونة ترتبط بأكثر من 200 مرض

شددت منظمة الصحة العالمية لمناسبة اليوم العالمي للصحة على أن «الضرر الناجم عن الأمراض المنقولة بالأغذية يؤكد التهديدات العالية التي تشكلها الأطعمة غير المأمونة، ويسلط الضوء على الحاجة إلى عمل منسق يشمل جميع الحلقات المتصلة لسلسلة الإمدادات الغذائية».

وتحتفل المنظمة اليوم مع وزارة الصحة العامة ووزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة بهذه المناسبة تحت شعار «من المزرعة إلى المائدة، حافظوا على سلامة الأغذية». ولفتت ممثلة منظمة الصحة العالمية بالإصابة في لبنان غبريل ريدير، إلى أن «من المعروف أن الأغذية غير المأمونة ترتبط بأكثر من 200 مرض مختلف، تراوح ما بين أمراض سارية مثل الكوليرا وغيره من أمراض الإسهال، وبين مجموعة من الأمراض غير السارية، ومن بينها الأنماط المختلفة للسرطان»، موضحة أن «التقديرات تشير إلى أن الأمراض المنقولة بالغذاء والمياه تؤدي بحياة مليوني شخص سنوياً، وعدد كبير منهم من الأطفال». وأشارت إلى أن «المستهلكين يتوقعون من حكوماتهم تأمين ضمان سلامة غذائهم، فهم يعتمدون على حماية دولتهم. ويعتبر تحقيق ثقة المستهلك إنجازاً كبيراً لمبادرة وزارة الصحة العامة في مجال السلامة الغذائية».

المياومون يعترضون

في مزبود احتجاجاً على صرف 8 منهم

اعتصم مياومو مؤسسة كهرباء لبنان العاملون لدى شركة لمقدمي الخدمات (E.P.S) في دائرة إقليم الخروب في بلدة مزبود، احتجاجاً على قرار صرف صدر في حق 8 مياومين. وأعلن رئيس بلدية كترمايا بلال قاسم باسم بلديات إقليم الخروب انه «لا يجوز لهؤلاء العمال الذين خدموا لأكثر من 15 عاماً في المؤسسة ان يصرفوا بهذه الطريقة من دون سابق انذار». وتحدث ياسر مراد باسم المياومين قائلاً إنه «منذ فترة وجيزة صُرف 36 عاملاً من سائر دوائر الجبل ولهم 15 سنة خدمة، واليوم ازداد الإجماع والظلم الجائر استفحل بنا جميعاً، لذلك لا بد من إيقافه بأي وسيلة»، مطالباً المعنيين في الدولة بالضغط على الشركة للعودة عن قرارها، معتبراً أن «لنا الحق بالتثبيت في الشركة والعمل في الدولة».

فوريفر لبيانون» تدعو القضاء

إلى الحزم في المسائل البيئية

دعا مؤسس «مجموعة فوريفر لبيانون» ورئيس جمعية المزارعين اللبنانيين انطوان الحويك، القضاء «إلى الحزم وعدم التهاون مع من يستبيحون غابات لبنان ويقطعون اشجارها، ومحاكمة المخالفين وأنزال اشد العقوبات بهم لردعهم ومنعهم من الإمعان بتدمير الطبيعة اللبنانية». وأوضح ان عدداً من الناشطين البيئيين الذين كانوا يزاولون رياضة المشي في غابات منطقة بيت مري وقبعوا على مجموعة تقص الاشجار وتؤسس لمشاحر، فحاولوا منعهم من التقاط الصور، ولكنهم تمكنوا من اخذ بعضها ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، وأبلغ عن المخالفة الحاصلة وجرت متابعة الموضوع لدى المراجع المعنية. وبعد تحديد مكان القطع والمشاحر دُهم المكان وحُزِر محضر ضبط ب 6 اطنان من الحطب و1,2 طن من الفحم، وأحيل الملف على القضاء.

مقال

التجانس الطائفي لا يضمن تقديم خدمات بلدية أفضل

سامي عطالله* وميشيك بوجيكيان**

بعد إطلاق مسودة مشروع قانون اللامركزية في لبنان في نيسان 2014، تسنّى للمركز اللبناني للدراسات الفرصة لإجراء مناقشة حول جوانب محددة من المسودة مع أفراد من المجتمع المدني من جميع المناطق اللبنانية، وهي مسودة ساهم المركز في صياغتها. خلال إحدى المناقشات، عبّرت إحدى المشاركات عن خيبة أملها بشأن مسودة مشروع القانون الذي نص على إبقاء بيروت دائرة واحدة، وأنها تفضّل أن يكون للأشرفية، وهي المنطقة الشرقية من بيروت ذات الأغلبية المسيحية، مجلسها البلدي الخاص. وأردفت إن السكان الموجودين ضمن بلدية معينة يتلقون خدمات أفضل إذا كانوا ممثلين في المجالس المحلية بأفراد من أكبر مجموعة طائفية في البلدية. والمنطق وراء هذه الحجة يعود الى الاعتقاد السائد بأن النخب المحلية تهتم أكثر بالقاعدة الانتخابية التي تنتمي الى الطائفة نفسها أو هي أدرى بحاجاتها، وبالتالي يمكنها تقديم خدمات أفضل لها. وخلال الحديث،

ذُكرنا المشاركة، التي يشبه موقفها موقف العديد من سكان الأشرفية الذين يزعمون أن التنوع الطائفي في بلديات معينة قد فشل في تأمين الوصول إلى خدمات أفضل، بأن محافظ بيروت الذي تتجاوز سلطته سلطة رئيس البلدية السني المنتخب، هو أرثوذكسي.

بعد مرور فترة قصيرة على هذا النقاش، قرر المركز اللبناني للدراسات إجراء تقويم تجريبي لمعرفة ما إذا كانت البلديات في المناطق الطائفية المتجانسة توفر خدمات أكثر من نظيراتها في المناطق المختلطة طائفيًا. بعبارة أخرى، هل يخدم السياسيون بشكل أفضل الأشخاص الذين ينتمون الى طائفتهم؟ بناءً على العمل الذي أنجزناه في المركز، جمعنا بيانات عن 255 بلدية، شملت عدد ونوع خدمات البنى التحتية التي تقدمها، مثل بناء وصيانة جدران الدعم، والطرق، وشبكات إنارة الطرق، وشبكات المياه الصالحة للشرب، والأرصفة، فضلاً عن خدمات إنمائية أخرى. وبعد تحليل البيانات، تبين بشكل واضح أن، بالإجمال، أداء البلديات التي تدير مناطق تضم سكاناً ينتمون الى مجموعة طائفية واحدة مهيمنة ليس بأفضل من أداء تلك المكونة من مجموعات سكانية طائفية مختلطة. وينطبق هذا الاستنتاج على مؤشر مركّب شمل البنية التحتية، والتنمية، والخدمات الحضرية بعد التحقق من عوامل أخرى محتملة قد

فقط 36% من البلديات توفر أكثر من ثماني خدمات

تؤثر على تقديم الخدمات مثل حجم المدينة، وعائدات البلدية، ومستويات التنمية. وبشكل أكثر تحديداً، عند النظر في خدمات البنية التحتية، يتبين أنه في ثماني خدمات من أصل إحدى عشرة - أي بناء أو شق الطرق وإنارة الطرق والأرصفة؛ والصيانة الدورية للطرق؛ وبناء شبكات المياه الصالحة للشرب؛ وصيانة جدران الدعم - لا يؤثر التركيب الطائفي على الأداء البلدي. بعبارة أخرى، لا يوجد فرق في تقديم هذه الخدمات بين البلديات التي تضم قاعدة انتخابية من طائفة واحدة في أغليبتها وتلك الأكثر تنوعاً. لاحظنا بكل بساطة أنه فقط عندما يتعلق الأمر ببناء جدران دعم جديدة، وإصلاح الطرق الرئيسية، وصيانة شبكات المياه الصالحة، يكون الأداء أضعف في البلديات غير المتجانسة.

ووفقاً للبيانات، تبين أن الأهم من حيث تقديم الخدمات، ليس التكوين الطائفي بل حجم سكان البلدية وإيرادات البلدية. هذا يدفعنا إلى القول بأن موافقة الحكومة المركزية على إنشاء بلديات صغيرة مع قاعدة ضرائب صغيرة قد أعاققت تقديم الخدمات، واللامركزية بشكل عام، حالياً، عدد البلديات في لبنان هو 1108 بلديات، 70% منها صغيرة جداً كي تتمكن من تقديم أي خدمات. كما نعلم أيضاً أن أربعمئة بلدية على الأقل ليس فيها موظف واحد. ومن أصل إحدى عشرة خدمة ذات صلة بالبنية

التي تحتية أدرجناها في المسح، فقط 36% من البلديات توفر أكثر من ثماني خدمات، ما يعني أن البلديات المتبقية أي 64% تقدم ثماني خدمات من هذا النوع أو أقل. يبدو أن العديد من المواطنين اللبنانيين يعتقدون أنهم سيحصلون على خدمات أفضل إذا حكمهم زعماء من طائفتهم، إلا أن البيانات المتوفرة لدينا عن الأداء البلدي تؤكد عكس ذلك. على الأشخاص الذين يدعمون قانون الأوثوذكسي أن يدركوا أن انتخاب أشخاص من طائفتهم قد لا يؤدي إلى نتائج أفضل من الناحية التنموية. بدلاً من بذل الجهود من أجل أن يمثلنا أشخاص من نفس طائفتنا، علينا أن نسعى جاهدين لمساءلة سياسيينا، بغض النظر عن الطائفة التي ينتمون إليها. وعندئذ فقط ستكون لديهم الحوافز لخدمتنا. والامتثال عن ذلك سيجعلنا ندور على ذاتنا وننوه في متاهات البحث عن التمثيل الطائفي الأفضل، وذلك على حساب التنمية.

* مدير المركز اللبناني للدراسات
** باحثة في المركز اللبناني للدراسات



والإتفاق على سيناريوات الدعم التي ستعرض على مجلس الوزراء ونسبة الدعم من الكلفة الإضافية الإجمالية. «الصادرات اللبنانية لا يمكنها أن تنافس في الأسواق الخارجية إذا زادت أكلافها، وبالتالي يجب على الإدارات المعنية أن تخرج برأي واحد وموحد من الاجتماع الذي يعقد اليوم قبل انعقاد مجلس الوزراء» يقول شهب.

المشكلة أن أي دعم من المال العام قد يتحوّل سريعاً إلى قناة للنهب بواسطة التدخلات ذات الطابع السياسي - الفئوي - المناطقي. وقد أثبتت التجارب السابقة في دعم السائقين العموميين ودعم رغيف الخبز ودعم الفبول وسواها من عمليات الدعم، أن إمكانية الهدر كبيرة جداً، وأن الرأبائية السياسية تبكر قنوات عديدة لزيادة حصتها من المبالغ المدعومة، علماً بأن مبلغاً يصل إلى 80 مليون دولار هو أمر يثير لعاب المستنفعين وشهيتهم. على وزير الزراعة والصناعة الحذر في التعامل مع اقتراح الدعم.

والإدارة لم تحترما التقرير». يقول شهبان انه خلافاً لما يُشاع «لا يوجد خلافات بين النقابيين. ما يحصل في الكازينو خطير ولن نسمح بذلك، حتى ولو اضطررت أن أقفله من جديد». لا يبدو أن ادارة كازينو لبنان تشغل بالها بهذه «التحفظات». فعملها يتركز حالياً على تقديم العروض لنحو 150 موظفاً «مع حوافر سخية من أجل أن يتقاعدوا باكراً»، استناداً الى المصدر. كذلك من المتوقع أن يصدر بداية شهر حزيران «الهيكال التنظيمي للمؤسسة الذي بدأت شركة

إلى تعويضات نهاية الخدمة، فكان من المفترض أن ينال من أمضى 15 سنة في الكازينو ما فوق مبلغ 250 ألف دولار، «إلا أن ما حصل أن الإدارة قررت أن التعويضات تُحتسب على اساس السنوات الباقية من الخدمة، فيبلغ مجموع ما يقبضه هؤلاء 80 أو 90 مليون ليرة». يغضب شهبان لأنه يجب أن «يكرم من أمضى أربعين عاماً في وظيفته». يؤكد شهبان الرغبة في الإصلاح «ولكن ليس بهذه الطريقة». لذلك سيعقد اجتماع بعد ظهر اليوم بين النقابيين ووزير العمل سجعان القزبي «الذي اعترف بأن اللجنة

ديلويت العمل عليه منذ أسبوع». المعضلة الثانية التي أدت دوراً سلبياً ضد مجلس ادارة الكازينو، ممثلاً برئيسه حميد كريدي، هي معضلة المتعاقدين مع «شركة ATDC» (المعروفة بشركة أبيلا) المشغلة لآلات القمار. هؤلاء يطالبون بتثبيتهم منذ عامين، وكان من المفترض أن يُعمل بقرار التثبيت بداية العام الحالي. حجة الإدارة أن الكازينو لا يمكنه تحمل اعباء مالية اضافية. وضع كريدي الكرة في ملعب شعيب، الذي تغيب عن اجتماع الجمعية العمومية التي كانت مقررته في السابع من

كانون الثاني الماضي. أخيراً، قرر شعيب ارسال كتاب يوافق فيه على تثبيت المتعاقدين، ما يغني عن عقد جلسة جمعية عمومية. 110 موظفين سيوقعون عقود عمل جديدة أول حزيران المقبل، وسيحصلون على 50% علاوات (القدامي كانوا يحصلون على نسبة 130%). أما الـ 13 الباقيون فسيتبنون العام المقبل. من أين سيُدفع لهؤلاء معاشاتهم؟ «الكازينو ليس مديناً، هو يملك المال ليدفع لموظفيه معاشاتهم»، يجيب المصدر، داحضاً كل حجج مجلس الإدارة السابقة.

رأها